

Distr.: General  
17 August 2022  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة



## مجلس حقوق الإنسان

الدورة الحادية والخمسون

12 أيلول/سبتمبر - 7 تشرين الأول/أكتوبر 2022

البنان 2 و10 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

المساعدة التقنية وبناء القدرات

## دور وإنجازات مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في مساعدة كمبوديا حكومةً وشعباً على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

تقرير الأمين العام\*

موجز

يتضمن هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 37/42، عرضاً موجزاً عن دور وإنجازات مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) في كمبوديا في الفترة من 1 حزيران/يونيه 2021 إلى 31 أيار/مايو 2022.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت المفوضية توفير التعاون التقني لمختلف الوزارات الحكومية، واللجنة الكمبودية لحقوق الإنسان، واللجنة الوطنية لمناهضة التعذيب، ومجلس العمل في مجال الإعاقة، والمجلس الوطني للحماية الاجتماعية، وغيرها من الجهات الفاعلة الحكومية وفي المجتمع المدني. وحافظت المفوضية أيضاً على تعاونها مع حكومة كمبوديا فيما يتعلق، على وجه الخصوص، بتقديم المساعدة التقنية، على النحو المحدد في مذكرة التفاهم المبرمة بين الحكومة ومكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في كمبوديا. ووسّعت المفوضية نطاق عملها بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، خاصةً فيما يتعلق بحماية حقوق الشعوب الأصلية في ملكية الأراضي، والضمان الاجتماعي للضعفاء. ووثقت المفوضية أيضاً حالات من القيود الشديدة المفروضة على الحريات الأساسية والحيز المدني في البلد، فضلاً عن المحاولات المستمرة من جانب الحكومة للحد من التعددية، بما في ذلك في الفترة السابقة للانتخابات البلدية الخامسة التي أُجريت في 5 حزيران/يونيه 2022.

\* تأخر تقديم هذا التقرير عن الموعد المقرر له لتضمينه أحدث المعلومات.



## أولاً- مقدمة

- 1- يتضمن هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 37/42، عرضاً موجزاً عن دور وإنجازات مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) في مساعدة كمبوديا حكومةً وشعباً على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في الفترة من 1 حزيران/يونيه 2021 إلى 31 أيار/مايو 2022.
- 2- وقدمت المفوضية الدعم التقني إلى الجهاز القضائي، ووزارة الداخلية، ووزارة العدل، ووزارة الشؤون الاجتماعية والمحاربين القدماء وإعادة تأهيل الشباب، ووزارة التنمية الريفية، ووزارة إدارة الأراضي والتخطيط الحضري والإعمار، ووزارة البيئة، ووزارة التخطيط، ووزارة الاقتصاد والمالية، واللجنة الكمبودية لحقوق الإنسان، واللجنة الوطنية لمناهضة التعذيب، ومجلس العمل في مجال الإعاقة، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمجلس الوطني للحماية الاجتماعية، وغيرها من الجهات الفاعلة الحكومية وفي المجتمع المدني. وواصلت المفوضية رصد حالة حقوق الإنسان، مع التركيز على الحريات الأساسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وإقامة العدل، وواصلت دعم فريق الأمم المتحدة القطري في كمبوديا.
- 3- وواصلت المفوضية مساعدة المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا على الوفاء بولايته من خلال تقديم الدعم التقني. وبالإضافة إلى ذلك، ساعدت المفوضية الحكومة على إحراز تقدم نحو تنفيذ التزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، في سياقات منها عملية الاستعراض الدوري الشامل. وعلى وجه الخصوص، أيدت المفوضية التقرير الطوعي عن منتصف المدة الذي أعدته الحكومة بشأن تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل. وقدمت المفوضية أيضاً تعليقات على مشروع القانون الأول لإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، مشددةً، في جملة أمور، على أهمية إجراء مشاورات كافية مع الأطراف المعنية وفقاً للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس).

## ثانياً- السياق

- 4- في حين حدث عدد من التطورات الإيجابية في مجال الحد من الفقر في كمبوديا، ولا سيّما انخفاض معدل الفقر من 22,1 في المائة في عام 2010<sup>(1)</sup> إلى 9,6 في المائة في عام 2020<sup>(2)</sup>، فإن الحالة لا تزال غير مستقرة بالنسبة إلى كثير من الناس، إذ أدت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى مضاعفة المعدل الوطني للفقر، الذي يبلغ حالياً 17,8 في المائة<sup>(3)</sup>. وقد تفاقم العبء الاقتصادي بسبب الزيادات في تكاليف المعيشة، ومنها الزيادات الناجمة عن النزاع المسلح في أوكرانيا. ومع انتشار عدم المساواة في الحصول على الخدمات الأساسية في جميع أنحاء البلد، فإن تعرّض الدخل لأي صدمة سلبية صغيرة قد يدفع أعداداً كبيرة من الأسر المعيشية إلى ما دون خط الفقر. وفي الوقت الراهن، لا تزال نسبة 51,3 في المائة من الأسر المعيشية تستخدم الحطب كمصدر رئيسي للطاقة لأغراض الطهي؛ ولا يمكن لـ 19,6 في المائة من الأسر الحصول على خدمات مرافق الصرف الصحي المحسنة؛ ولا يمكن لـ 20,3 في المائة

(1) World Bank, policy brief, "Poverty headcount ratio at national poverty line (% of population) – Cambodia", متاح على الموقع التالي: <https://data.worldbank.org/indicator/SI.POV.NAHC?locations=KH>؛ (اطّلع عليه في 30 حزيران/يونيه 2022).

(2) قدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذه البيانات باستخدام نموذج توازن عام قابل للحوسبة (انظر (ي) [https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/migration/kh/UNDK\\_KH\\_POLICY\\_BRIEF\\_first.pdf](https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/migration/kh/UNDK_KH_POLICY_BRIEF_first.pdf)).

(3) Asian Development Bank, "Poverty Data: Cambodia" (انظر (ي) <https://www.adb.org/countries/cambodia/poverty>).

الوصول إلى مصدر محسن للمياه (الأنابيب أو الآبار المحمية أو مياه الأمطار أو المياه المعبأة في زجاجات)<sup>(4)</sup>. ولا يزال السكان يعتمدون اعتماداً كبيراً على قروض التمويل البالغ الصغر. والديون غير المسددة المقترضة من مؤسسات التمويل البالغ الصغر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، التي تبلغ حالياً 26,59 في المائة من مجموع الأموال المقترضة، هي من بين أعلى المعدلات في العالم<sup>(5)</sup>.

5- وأجريت الانتخابات البلدية الخامسة في كمبوديا في 5 حزيران/يونيه 2022، ومن المقرر إجراء الانتخابات العامة في تموز/يوليه 2023. وتأتي الانتخابات في أعقاب سنوات تعرّضت فيها المعارضة السياسية للتهميش والترهيب المعتاد في نطاق القضاء وخارجه، واستمر ذلك طوال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي تشرين الثاني/نوفمبر 2021، قُتل سين خون بالقرب من منزله، وهو ناشط معارض مرتبط بحزب الإنقاذ الوطني الكمبودي، الذي قضت المحكمة العليا بحلّه في عام 2017. وفي آذار/مارس 2022، أُدين غياييا سام رينسي، أحد الزعيمين السابقين للحزب، مرة أخرى، بتهمة التحريض والتآمر، وأدين ستة زعماء سابقين آخرين للحزب (من بينهم امرأتان) و14 رجلاً من المؤيدين والناشطين بتهمة إنشاء حركة الإنقاذ الوطني الكمبودية في عام 2018، وهي حركة معارضة في الخارج. وجاءت الإدانة بعد عام من الحكم على السيد رينسي وسبعة من كبار زعماء الحزب (من بينهم امرأتان) بالسجن لمدة تتراوح بين 20 و25 عاماً بعد إدانتهم بتهمة تعريض مؤسسات كمبوديا للخطر.

6- وعلى الرغم من التطورات المذكورة آنفاً، سجّلت أحزاب المعارضة، وخاصة حزب ضوء الشموع، عدداً كبيراً من المرشحين في الانتخابات البلدية، إذ وافقت اللجنة الوطنية للانتخابات على ترشح 58 084 مرشحاً عن أحزاب المعارضة من أصل 86 092 مرشحاً - 23 939 منهم عن حزب ضوء الشموع. واستبعدت اللجنة قرابة 300 مرشح من أحزاب المعارضة لأسباب إجرائية. ولا يمكن الطعن على قرارات اللجنة.

7- وفي الفترة التي سبقت الانتخابات البلدية، وثّقت المفوضية ممارسات تدخل في شكل ترهيب لمرشحي المعارضة ونشطاتها ومؤيديها. وألقي القبض على ما مجموعه ستة من مرشحي المعارضة ونشطاتها، من بينهم امرأة، ولا يزال ثلاثة رجال منهم رهن الاحتجاز الاحتياطي وقت كتابة هذا التقرير. ويبدو أن معظم هذه القضايا ذات دوافع سياسية وتقتصر إلى أي أساس قانوني. وينتمي ما لا يقل عن 99,6 في المائة من مراقبي الانتخابات المسجلين من غير الأحزاب إلى منظمات يديرها أعضاء في الحزب الشعبي الكمبودي الحاكم أو تابعة لأعضاء في ذلك الحزب، وينتمي 62 في المائة إلى منظمة شبابية مرتبطة بالحزب الحاكم، مما يشكك في استقلالية ترتيبات رصد الانتخابات.

## ثالثاً - تعزيز المشاركة وحماية الحيز المدني

8- في تشرين الأول/أكتوبر 2021، أعرب مجلس حقوق الإنسان عن قلقه البالغ إزاء تدهور حالة الحقوق المدنية والسياسية في كمبوديا، وكرر دعواته للحكومة إلى توسيع الحيز السياسي والمدني، لا سيما في الفترة التي تسبق الانتخابات<sup>(6)</sup>. ووثّقت المفوضية تدخلات في نطاق القضاء وخارجه في شكل ترهيب أعضاء المعارضة السياسية والمجتمع المدني والعاملين في وسائل الإعلام وغيرهم.

(4) Government of Cambodia, National Institute of Statistics, Report of Cambodia Socio-Economic Survey 2019-20 (انظر ي) [https://nis.gov.kh/nis/CSSES/Final%20Report%20of%20Cambodia%20Socio-Economic%20Survey%202019-20\\_EN.pdf](https://nis.gov.kh/nis/CSSES/Final%20Report%20of%20Cambodia%20Socio-Economic%20Survey%202019-20_EN.pdf).

(5) International Monetary Fund (IMF), Data Access to Macroeconomic and Financial Data (انظر ي) [.https://data.imf.org/?sk=E5DCAB7E-A5CA-4892-A6EA-598B5463A34C&id=1460043522778](https://data.imf.org/?sk=E5DCAB7E-A5CA-4892-A6EA-598B5463A34C&id=1460043522778).

(6) قرار مجلس حقوق الإنسان 23/48، الفقرة 25.

9- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثّقت المفوضية 14 حادثة شملت ما يبدو أنه يشكل اعتقالاً واحتجازاً تعسفياً في حق 18 عضواً من أحزاب المعارضة، ينتمي كثير منهم إلى حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي وحزب ضوء الشموع. وأتهم 10 رجال وثمانية نساء من بين هؤلاء المحتجزين بارتكاب جرائم مختلفة، منها التآمر لارتكاب جريمة في حق الدولة أو ارتكابها؛ والتحرّض؛ والطعن في الذات الملكية؛ وتلفيق الوثائق؛ واستخدام وثيقة مزورة؛ والصيد غير المشروع؛ و/أو عرقلة تنفيذ التدابير المتخذة لمكافحة جائحة كوفيد-19 (قانون كوفيد-19)<sup>(7)</sup>. وفي نيسان/أبريل 2022، أُلقي القبض على سيم بلوك، العضو السابق في حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي، بتهمة تزوير وثائق، ووُضع رهن الاحتجاز الاحتياطي بناءً على مزاعم بأنه زوّر بصمات إبهام في الوثائق اللازمة لتسجيل حزبه السياسي، حزب قلب الخمير. ولا يزال رهن الاحتجاز الاحتياطي وقت كتابة هذا التقرير.

10- ووثّقت المفوضية أيضاً اعتداءات جسدية على ثمانية فاعلين سياسيين (من بينهم أربع نساء)، بما في ذلك القتل المزعوم خارج نطاق القضاء لسين خون، العضو الناشط في حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي، الذي قُتل في هجوم بالساطور في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 في بنوم بنه<sup>(8)</sup>. وقبل الهجوم، كان سين خون نشطاً على وسائل التواصل الاجتماعي، وأُعرب عن انتقاده للحكومة ودعمه لحزب الإنقاذ الوطني الكمبودي. وسبق أن تعرّض لهجوم في أيار/مايو 2021 على يد رجال مجهولين وأصيب بجروح في رأسه ويده. وفي أعقاب ذلك الهجوم، تلقى مكالمات هاتفية تهديدية واحدة على الأقل من شخص مجهول الهوية. وتُنسب جريمة القتل إلى شخص يخضع حالياً للاحتجاز في انتظار المحاكمة. وبينما يشير رصد المفوضية للقضية إلى تورط أكثر من جانب واحد في جريمة القتل، فإنه يبيّن أيضاً أن شريكاً للجاني قد أُخرج من مكان الحادثة على متن عربة. ودعت المفوضية إلى إجراء تحقيق مستقل ونزيه في هذه الجريمة<sup>(9)</sup>. وفي وقت كتابة هذا التقرير، لم تكن المفوضية على علم بأي تحقيق في تورط مرتكبي الجريمة المحتملين الآخرين.

11- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2021، رحّلت تايلند أربعة نشطاء في حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي (من بينهم امرأتان) إلى كمبوديا، حيث احتُجزوا على الفور بتهم جنائية. وكان المكتب المتعدد الأقطار التابع لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في بانكوك قد اعترف بوضعهم كلاجئين. ووصفت المفوضية عمليات الترحيل بأنها انتهاكات لمبدأ عدم الإعادة القسرية<sup>(10)</sup>. ومنذ ذلك الحين، حُكم على اثنين من الأربعة بالسجن لمدة تتراوح بين سنتين وخمس سنوات بتهمة التحريض والتآمر، بينما لا يزال الاثنان الآخران رهن الاحتجاز الاحتياطي.

12- ولا تزال القضايا المتعلقة بعمليات القتل السابقة لكيم لي، وتشيا فيشيا، وروس سوفاناريث، وتشوت ووتي، وهينغ شانثا، وخمسة متظاهرين نكور وامرأة واحدة من المارة في عامي 2013 و2014، واحتفاء خيم سوفات، دون معالجة. ولا يزال الإفلات من العقاب على تلك الانتهاكات الجسيمة قائماً، على الرغم من الدعوات المتكررة التي وجهها كلٌّ من مجلس حقوق الإنسان واللجنة المعنية بحقوق الإنسان من

(7) انظر (ي) <https://www.ohchr.org/en/press-releases/2022/03/dialogue-cambodia-experts-human-rights-committee-ask-about-freedom>.

(8) OHCHR, "Comment by UN Human Rights spokesperson Rupert Colville on killing of Cambodian activist and refoulements from Thailand", 3 December 2021 <https://www.ohchr.org/en/2021/12/comment-un-human-rights-office-spokesperson-rupert-colville-killing-cambodian-activist-and>.

(9) المرجع نفسه. ويساور اللجنة القلق أيضاً إزاء عدم إجراء تحقيقات فعالة ونزيهة في عمليات القتل هذه، التي لا تزال دون معالجة (CCPR/C/KHM/CO/3، الفقرة 20).

(10) المرجع نفسه.

أجل المساواة. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2021 وآذار/مارس 2022، على التوالي، كرر مجلس حقوق الإنسان واللجنة المعنية بحقوق الإنسان دعواتهما إلى كمبوديا لضمان المساواة عن الانتهاكات السابقة، بما في ذلك عمليات القتل خارج نطاق القضاء<sup>(11)</sup>.

13- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، صدر عدد كبير من الإدانات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، بمن فيهم 21 شخصاً (10 رجال و11 امرأة) حُكم عليهم جميعاً بالسجن لمدة تتراوح بين سنة واحدة وخمس سنوات بتهم شملت التحريض والتعدي غير المشروع على أراضي الغابات الحكومية<sup>(12)</sup>. وفي الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2021، أُفرج عن 19 شخصاً من أصل 21 شخصاً بعد تعليق الأحكام الصادرة في حقهم، مع إبقائهم تحت الإشراف القضائي طوال المدة المتبقية من عقوباتهم وظلوا بالتالي يواجهون خطر الاعتقال الفوري. ولا يزال اثنان من المدافعين عن حقوق الإنسان رهن الاحتجاز وقت كتابة هذا التقرير.

14- وتستمر الاعتقالات والإدانات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية، بهدف إسكات أولئك الذين يفضحون الاستغلال غير المشروع للموارد الوطنية في كمبوديا وما يرتبط به من فساد. وفي 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، أُدين تشورن فالو وحُكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات لتطهيره أراضي الغابات الحكومية، على الرغم من أن إدانته تستند على ما يبدو إلى عمله في مجال حقوق الإنسان. وألقي القبض عليه في 20 أيلول/سبتمبر 2020 بعد أن قدم شكاوى ضد موظفين عموميين بسبب الإخفاق المزعوم في حماية الموارد الطبيعية وأراضي الغابات في مقاطعة راتاناكيري. وتسلط قضية تشورن فالو الضوء على البيئة المحفوفة بالمخاطر التي يعمل فيها المدافعون عن حقوق البيئة في كمبوديا.

15- وأيدت محكمة الاستئناف في 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 الحكم الصادر في حق ثلاثة من المدافعين الخمسة عن حقوق الإنسان البيئية (بمن فيهم امرأتان) المرتبطتين بالمنظمة الشعبية "الطبيعة الأم في كمبوديا"، الذين اعتُقلوا في 3 أيلول/سبتمبر 2020 وأدينوا في 5 أيار/مايو 2021 بتهمة التحريض. وغلّق ما تبقى من عقوباتهم مع وضعهم تحت المراقبة لمدة ثلاث سنوات. وفي تموز/يوليه 2021، وُجّهت إلى المدافعين الثلاثة عن حقوق الإنسان المدانين، إلى جانب أربعة نشطاء آخرين، في قضية منفصلة تهمة "التآمر" بموجب المادة 453 من القانون الجنائي، وتهمة "إهانة الملك" بموجب المادة 437 من القانون ذاته. وفي حالة إدانتهم، فإنهم يواجهون عقوبة محتملة بالسجن تصل إلى 10 سنوات بتهمة "التآمر" وخمس سنوات بتهمة "إهانة الملك". وفي 30 حزيران/يونيه 2021، أصدرت مفوضية حقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بياناً مشتركاً يدعو الحكومة إلى احترام حقوق المدافعين عن البيئة في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي<sup>(13)</sup>.

16- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثّقت المفوضية حالات استُهدف فيها قادة النقابات العمالية وناشطاتها من خلال التجريم والفصل التعسفي بسبب التنديد بانتهاكات حقوق العمال، إذ اتخذت السلطات جائحة كوفيد-19 ذريعة لوقف الإضرابات، بما في ذلك في حالة الإضراب في كازينو ناغا وورلد في بنوم بنه. وفي هذا الصدد، أعربت المفوضية السامية عن قلقها إزاء "استغلال السلطات القيود المفروضة في

(11) قرار مجلس حقوق الإنسان 23/48، الفقرة 21؛ و3/CCPR/C/KHM/CO، الفقرتان 12-13.

(12) OHCHR, "Cambodia: UN experts condemn conviction of trade union leader, systematic crackdown on human rights defenders", 23 August 2021 (<https://www.ohchr.org/en/press-releases/2021/08/cambodia-un-experts-condemn-conviction-trade-union-leader-systematic>).

(13) OHCHR and the United Nations Environment Programme, "UN Human Rights and the UN Environment Programme are concerned by the detention of environmental human rights defenders in Cambodia", 30 June 2021 (<https://bangkok.ohchr.org/ehrs-cambodia>).

سياق كوفيد-19 لزيادة تقليص الحيز الديمقراطي والمدني، بما في ذلك اتخاذ تلك القيود ذريعة لإنهاء إضراب قانوني نظّمه عمال الكازينو<sup>(14)</sup>.

17- ونظّم العمال في كازينو ناغا وورلد إضراباً منذ 18 كانون الأول/ديسمبر 2021 احتجاجاً على التسريح الجماعي لأكثر من 1 300 موظف وقيام مالكي الكازينو بأعمال تهدف إلى إضعاف النقابات العمالية. ونفّدت السلطات مجموعة من التدابير التي يبدو أنها تهدف إلى الضغط على العمال - وغالبيتهم الساحقة من النساء - لإنهاء الإضراب. وقد رصدت المفوضية الإضراب في 47 مناسبة، ولاحظت وجود نمط من الانتهاكات. ووثّقت المفوضية 4 323 حالة فردية لما يبدو أنه احتجاز تعسفي للمضربين لفترات قصيرة من الوقت بمتوسط قدره 117 فرداً في كل يوم من أيام الإضراب احتجزوا تعسفاً فيما يبدو.

18- وبعد بضعة أسابيع، سمحت خلالها السلطات للعمال بالتظاهر بالقرب من الكازينو، بدءاً من شباط/فبراير 2022، منعت الشرطة العمال من الاقتراب من الكازينو بحيث لا يكونون على مرأى أو مسمع منه. وأجبر المضربون على ركوب الحافلات، حيث اعتادت قوات الأمن على استخدام القوة التعسفية ضدهم، بما في ذلك اللكم والركل والصفع. وفي الفترة من 21 شباط/فبراير إلى 17 آذار/مارس 2022، نُقل العمال بالحافلات إلى مرفق للحجر الصحي واحتجزوا تعسفاً لمدة تصل إلى 48 ساعة، دون طعام وماء كافيين. ومنذ آذار/مارس، اتبعت السلطات أسلوباً آخر مع العمال إذ ينقلونهم بالحافلات على بُعد ساعة خارج بنوم بنه، حيث يبدو أنهم يحتجزونهم احتجازاً تعسفاً على متن الحافلات لمدة تتراوح بين ثلاث وخمس ساعات ثم يطلبون منهم العودة إلى منازلهم على نفقتهم الخاصة. ورُفعت قضايا جنائية ضد 11 من قادة اتحاد حقوق العمال للموظفين الخمير في ناغا وورلد (بينهم سبع نساء)، الذين خضعوا للاحتجاز الاحتياطي لفترات تتراوح بين 70 و74 يوماً قبل إطلاق سراحهم في آذار/مارس 2022. ولا يزال الإضراب مستمراً وقت كتابة هذا التقرير، إذ ينتظر القادة المحاكمة بتهمة التحريض.

19- وعلى الرغم من الإخطار الصادر عن وزارة الداخلية عام 2018 الذي يؤكد أن منظمات المجتمع المدني تتمتع بحرية كاملة في ممارسة أنشطتها<sup>(15)</sup>، فإنها لا تزال تواجه تدخلات لا مبرر له. ووثّقت المفوضية 18 حالة من حالات التهديد والترهيب والمراقبة للمدافعين عن حقوق الإنسان، بما في ذلك التدخل غير المبرر في أنشطة منظمات المجتمع المدني من جانب الحكومة والموظفين العموميين وجماعات غير معروفة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتشمل هذه الأعمال: ترهيب المدافعين عن حقوق الإنسان أثناء قيامهم بأنشطة تدريبية؛ ورصد الإضرابات والاحتجاجات؛ ومراقبة منظمات المجتمع المدني وموظفيها؛ وتهديداً بالقتل عُلق على باب منزل أحد الناشطين.

20- وواصلت المفوضية الانخراط في حوار مع وزارة الداخلية، وشجعت على إجراء مزيد من المشاورات مع المجتمع المدني بشأن التعديلات المقترحة على قانون الجمعيات والمنظمات غير الحكومية (2015). وعلى الرغم من اعترافات الوزارة بالحاجة إلى مواصلة المناقشات بشأن التعديلات، فلم تُجر أي مشاورات منذ تموز/يوليه 2020.

21- ولا تزال حالة وسائل الإعلام مزرية. فقد وثّقت المفوضية 17 حادثة ترهيب، فضلاً عما يبدو أنه اعتقالات تعسفية شملت ما لا يقل عن 12 صحفياً. وفي أيلول/سبتمبر 2021، أُدين صحفي وحُكم عليه بالسجن لمدة عام لنشره ادعاءات بشأن تورط نائب حاكم إحدى المقاطعات في نزاع على أرض. وهذا الصحفي واحد من اثنين من الصحفيين المودعين في السجن وقت كتابة هذا التقرير، مع احتجاز ثلاثة

(14) United Nations High Commissioner for Human Rights, "Human Rights Council hears High Commissioner present her global oral update", 8 March 2022 (انظر ي) <https://www.ohchr.org/en/news/2022/03/human-rights-council-hears-high-commissioner-present-her-global-oral-update-and-her>.

(15) حكومة كمبوديا، وزارة الداخلية، الإخطار رقم 2006، 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

آخرين احتياطياً في قضايا تتعلق جميعها بعملهم كصحفيين. ومنذ رفض المحكمة العليا في كمبوديا طعناً في تشرين الأول/أكتوبر 2021 قدمه صحفيان من إذاعة آسيا الحرة كانا قد طلبا إلغاء أمر بإعادة التحقيق في قضيتهما، لم تحدث أي تطورات أخرى، مما أثار شواغل بشأن انتهاك حقهما في الإجراءات القانونية الواجبة وفي المحاكمة دون تأخير لا مبرر له. وفي الفترة بين شباط/فبراير وآذار/مارس 2022، وثقت المفوضية، في ست مناسبات، ترهيب تسعة صحفيين (بينهم ثلاث نساء) كانوا يغطون إضراب ناغا وورلد. وفي 15 آذار/مارس، أُلغيت تراخيص ثلاثة منافذ إعلامية على شبكة الإنترنت، واتهمتها السلطات بنشر "معلومات تنتهك أخلاقيات مهنة الصحافة و عقود الشركات".<sup>(16)</sup> وقد نشرت هذه المنافذ الإعلامية مقالات عن فضائح فساد يُزعم تورط مسؤولين حكوميين فيها. ويساور المفوضية القلق لأن إلغاء هذه التراخيص ينتهك قانون الصحافة (1995)، ويتعارض مع المعايير الدولية ويزيد من تقييد حرية وسائل الإعلام في البلد.

22- وتواصل كمبوديا تجريم التعبير عن الرأي على شبكة الإنترنت. ووثقت المفوضية سبع حوادث استُهدف فيها مستخدمو وسائل التواصل الاجتماعي لانتقادهم الحكومة، مع استدعاء ما لا يقل عن خمسة أفراد واستجوابهم من قبل السلطات. وتتعلق إحدى الحوادث بمزارع نشر انتقادات لسياسات الحكومة في مجال الزراعة. وأدين وحُكم عليه بالسجن لمدة 10 أشهر بتهمة التحريض على ارتكاب جنائية. وثمة اتجاه ناشئ على مدى السنتين أو الثلاث سنوات الماضية ينطوي على احتجاج مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي الذين انتقدوا الحكومة والذين أُطلق سراحهم بعد الاعتذار العلني أو بعد "توعيتهم"، وهو مصطلح تستخدمه السلطات في مثل هذه الحالات، ولكن ليس له أساس محدد في القانون. وفي شباط/فبراير 2022، استدعت الشرطة ثلاثة من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي لانتقادهم رجال الإطفاء. وتحت التهديد باتخاذ إجراءات قانونية، نشر اثنان منهم مقاطع فيديو أعربا فيها عن الاعتذار، بينما رفض الثالث ولا يزال يواجه خطر اتخاذ إجراءات قانونية ضده.

23- ولا تزال المفوضية تشعر بالقلق إزاء تأثير المرسوم الفرعي المتعلق بإنشاء بوابة الإنترنت الوطنية على حرية التعبير. ويهدف المرسوم الفرعي إلى إنشاء "بوابة" واحدة تديرها الحكومة يتم من خلالها توجيه جميع حركة الإنترنت في البلد. وقد صيغت العديد من مواد هذا المرسوم بلغة فضفاضة وغامضة، كما تفقر إلى تحديد مبررات للإجراءات الحكومية. وتتص المادة 6 من المرسوم على أن يقوم المشغلون بإدارة وتسهيل الوصول إلى الاتصال واستخدام البنية التحتية والشبكات وخدمات الإنترنت، فضلاً عن البنية التحتية للإنترنت عبر الحدود البرية. ومن شأن ذلك أن يمكّن السلطات من إجراء مراقبة جماعية تعسفية للاتصالات الخاصة والمراقبة الواسعة النطاق على المحتوى على شبكة الإنترنت. وفي 1 شباط/فبراير 2022، دعا خبراء الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الحكومة إلى وقف تنفيذ المرسوم، مشيرين إلى أنه "قمعي ويزيد من تقييد حقوق الخصوصية والحريات الديمقراطية"<sup>(17)</sup>. وكان من المقرر أن يدخل المرسوم الفرعي حيز النفاذ في 16 شباط/فبراير 2022، ولكن أُرجئ تنفيذه إلى تاريخ غير محدد.

24- وكثيراً ما تنزعت السلطات بالقيود المفروضة في سياق كوفيد-19 والإخلال المزعم بالنظام العام من أجل تقييد التجمعات السلمية أو منعها أو تعطيلها. وأفادت تقارير بأن الأفراد الذين انخرطوا بنشاط في تنظيم التجمعات العامة أو المشاركة فيها قد تعرضوا للاعتقال والاحتجاز التعسفيين ولأشكال مختلفة من التهديدات والترهيب والمراقبة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثقت المفوضية ما مجموعه 82 مظاهرة، حُظر منها 31 مظاهرة، وفُرضت قيود أخرى على 51 مظاهرة. وبالإضافة إلى ذلك، وثقت المفوضية 21

(16) وزارة الإعلام، مذكرة إعلامية موجهة إلى مديري إدارات الإعلام في المقاطعات، رقم 026، 15 آذار/مارس 2022.

(17) OHCHR, "Cambodia: Data surveillance legislation is 'repressive', must not be implemented – UN experts", 1 February 2022 (انظر ي) <https://www.ohchr.org/en/press-releases/2022/02/cambodia-> (data-surveillance-legislation-repressive-must-not-be-implemented-un).

حالة قيّدت فيها السلطات الاحتجاجات السلمية التي نظمتها "نساء الجمعة في كمبوديا"، وهي شبكة من أفراد أسر أعضاء حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي المحتجزين.

25- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2021، أطلقت المفوضية برنامجاً يركّز على تعزيز تدابير حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، ويهدف إلى حماية الناشطين في العديد من المنظمات غير الحكومية وأعضاء النقابات العمالية والصحفيين والمحامين وغيرهم ممن يعملون على حماية حقوق الآخرين. وقدم البرنامج التدريب على الأمن والرصد والدعوة إلى 47 ناشطاً (من بينهم 14 امرأة) خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

## رابعاً - إقامة العدل

### ألف - التطورات التشريعية وأثرها على حقوق الإنسان

26- لم تضع كمبوديا بعد خطة للتنفيذ منذ مشاركتها في الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل في عام 2019. وفي أواخر عام 2021، أعدت اللجنة الكمبودية لحقوق الإنسان، بالتعاون مع الوزارات التنفيذية، لأول مرة، تقريراً طوعياً عن منتصف المدة بشأن تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الجولة الثالثة. وفي آذار/مارس 2022، اشتركت المفوضية واللجنة في تنظيم حلقة عمل تشاورية لدعوة الأطراف المعنية إلى تقديم تعليقاتها.

27- وفي الفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر 2021، أُلقي القبض على ما لا يقل عن 1 341 شخصاً بموجب قانون كوفيد-19، معظمهم لانتهاكهم الحظر المفروض على التجمعات. وانتهت هذه القضايا في معظمها بفرض غرامات أو الإفراج عن المحتجزين بعد "توعيتهم": أفضت 22 قضية إلى توجيه تهم جنائية أسفرت حتى الآن عن ثلاث إدانات. وفي بعض الحالات، احتجّت السلطات بالمادة 11 من قانون كوفيد-19 لتقييد حرية الأفراد في التعبير. فعلى سبيل المثال، في كانون الثاني/يناير 2022، حكم على صحفي بالسجن لمدة عامين بتهمة التحريض وعرقلة تنفيذ تدابير كوفيد-19 بسبب تعليقات نشرها على شبكة الإنترنت بشأن استخدام الحكومة لقاحات كوفيد-19 المنتجة في الصين.

28- وتجري صياغة قانون بشأن حماية الطفل بالتشاور مع السلطات الوطنية ودون الوطنية وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وأطلقت المفوضية الحكومة على تحليل قائم على حقوق الإنسان لمشروع القانون في ضوء القانون الدولي لحقوق الإنسان والمعايير الدولية السارية ذات الصلة بحقوق الإنسان، مبررة الحاجة إلى إدراج الحقوق المدنية والسياسية للأطفال، وتجريم العقوبة البدنية في جميع الأوساط، وإنشاء محاكم للأسرة.

29- وقد أُحرز تقدم بشأن مشروع القانون المتعلق بحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث أُدرجت تعليقات كثيرة قدمتها مختلف الأطراف المعنية، بما فيها مفوضية حقوق الإنسان والمنظمات التي تمثل الأشخاص ذوي الإعاقة. ومن المتوقع اعتماد القانون بنهاية عام 2022.

30- وفي أواخر عام 2021، جددت الحكومة جهودها الرامية إلى وضع اللامسات الأخيرة على قانون بشأن الدين لا يزال قيد الإعداد منذ عام 2013. وفي ضوء القانون الدولي لحقوق الإنسان والمعايير الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان التي تحمي حريات الفكر والتعبير والتجمع والحق في المشاركة في الشؤون العامة، ثمة شواغل من أن مشروع القانون يحظر على رجال الدين "الأنشطة السياسية أو خدمة تلك الأنشطة" ويجرم المشاركة "في المظاهرات والإضرابات وأعمال الشغب ضد السلطات العامة والحكومة الملكية"، ويعتبرها جريمة قد يُعاقب عليها بالسجن لمدة تصل إلى خمس سنوات وفقاً للمشروع الذي نظرت



فيه المفوضية. ولدى المفوضية أيضاً شواغل بشأن الأحكام التي تفرض قيوداً لا مبرر لها على حرية الدين أو المعتقد.

## باء - الوصول إلى العدالة واستقلال السلطة القضائية

31- واصلت المفوضية دعمها لوزارة العدل في تقييم قاعدة البيانات الخاصة بالقضايا الجنائية، التي تتعقب تقدم القضايا من خلال نظام العدالة، وقد حصلت عليها جميع المحاكم الابتدائية منذ عام 2015. ويجري تحديث قاعدة البيانات لتشمل استخراج الإحصاءات ووظائف البحث. وسيتم ربط سبع محاكم ابتدائية إضافية بخادم مركزي، وسيتم تزويد جميع محاكم الاستئناف بقاعدة البيانات بنهاية عام 2022.

32- وفي حين أن الميزانية الوطنية المخصصة للمساعدة القانونية قد زادت باطراد خلال السنوات الأخيرة، لا يوجد حتى الآن منظومة مركزية لتنسيق المساعدة القانونية. واقترحت الحكومة في سياستها المتعلقة بالمساعدة القانونية منظومة مركزية، لكنها لا تزال في شكل مسودة منذ عام 2018 دون خطة واضحة لاعتمادها. ولا تزال هناك بواعث قلق بشأن الافتقار إلى المساعدة القانونية للأشخاص المتهمين بارتكاب جنح، وهو فشل أدى إلى ارتفاع أعداد الأشخاص المحتجزين احتياطياً الذين لا يعرفون حقوقهم، بما في ذلك حقهم في طلب الإفراج عنهم تحت إشراف قضائي. ولمعالجة المسائل المتعلقة بعبء القضايا وتعزيز إمكانية اللجوء إلى القضاء، تعكف وزارة العدل على وضع اللمسات الأخيرة على مذكرة مفاهيمية بشأن إنشاء آلية بديلة لتسوية المنازعات. وبالنظر إلى أن المساعدة القانونية والسُّبل البديلة لتسوية المنازعات تخدمان أغراضاً مختلفة، فإن الجهود المتوازية في كليهما ضرورية لضمان إمكانية لجوء الجميع إلى القضاء بما يتماشى مع القواعد والمعايير الدولية.

33- وللمساعدة على سد الفجوة في المساعدة القانونية، قدمت المفوضية منحة إلى منظمة محلية معنية بالمساعدة القانونية لمعالجة 60 طعناً مُعلّقاً منذ فترة طويلة وصياغة ورقة سياسة عامة تُحدد التحديات والتوصيات. وواصلت المفوضية العمل مع منظمة غير حكومية محلية أخرى تحضيراً لتقديم طلبات مبسّطة للإفراج بكفالة من جانب أفراد من الفئات الضعيفة ليس لديهم محامون، مما أدى إلى الإفراج المؤقت عن عدد كبير من السجناء وتسريع الإجراءات الخاصة بهم، بمن فيهم 53 امرأة، منذ حزيران/يونيه 2020.

34- ورصدت المفوضية 36 جلسة استماع في المحاكم في سبع قضايا تتعلق بـ 99 شخصاً (14 امرأة)، من بينهم 88 من أعضاء المعارضة ومؤيديها (14 امرأة)، و10 مدافعين عن حقوق الإنسان وناشطين في مجال البيئة (خمس نساء) وصبي واحد. وفي جلسات الاستماع، دأب المتهمون على القول إن الاعتقالات تتم دون أوامر توقيف، وإنهم استُجوبوا دون إبلاغهم بالتهمة الموجهة إليهم ودون حضور محام. ووثّقت المفوضية انتهاكات إجرائية في معظم القضايا، من بينها بعض الانتهاكات التي أبانت عن عدم احترام الحق في المحاكمة العادلة، ولا سيّما ضمانات قرينة البراءة، واشتراط الأدلة الوقائعية والقاطعة، والحق في المحاكمة دون تأخير لا مبرر له.

35- ولاحظت المفوضية أن أحكام القانون الكمبودي، ولا سيّما المادتان 495 و496 من القانون الجنائي المتعلقةتان بالتحريض على ارتكاب جنائية، تفسرها المحاكم عادةً تفسيراً لا يتوافق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والمعايير الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في حرية التعبير وفي محاكمة عادلة. وفي إحدى القضايا التي رصدتها المفوضية، أُلقي القبض على صبي يبلغ من العمر 16 عاماً مصاب بالتوحد، وهو نجل ناشط معارض مسجون وعضو في شبكة نساء الجمعة في كمبوديا، ووُجّهت إليه تهمة نشر منشور على فيسبوك ينتقد الحكومة. ولاحظت المفوضية عدم مراعاة

القضاة التام لسن المتهم وصحته العقلية. ولم يسمح القضاة بالاستعانة بخبير طبي أو إجراء مزيد من التحقيقات بشأن إصابة المتهم بعاهة عقلية، على الرغم من الطلبات المتكررة من الدفاع<sup>(18)</sup>. وفي حدث غير عادي، أصدرت محكمة بلدية بنوم بنه بياناً صحفياً تسعى فيه إلى تبرير الإدانة<sup>(19)</sup>.

36- واستؤنفت محاكمة زعيم المعارضة السابق كيم سوخا بتهمة ارتكاب جريمة الاعتداء على سلامة الدولة في كانون الأول/ديسمبر 2021 بعد تعليق دام 20 شهراً بسبب جائحة كوفيد-19. وهذا التعليق الطويل والتقدم البطيء للإجراءات منذ اعتقاله في عام 2017، مع عقد جلسة استماع واحدة فقط في الأسبوع، يثيران شواغل تتعلق بحق المدعى عليه في المحاكمة دون تأخير لا مبرر له. واستؤنفت محاكمتان جماعيتان شملتتا 80 شخصاً مرتبطين بحزب الإنقاذ الوطني الكمبودي في كانون الأول/ديسمبر 2021 بعد تعليق يُعزى أيضاً إلى جائحة كوفيد-19. وكما ذكر آنفاً، فقد أسفرت المحاكمة التي شملت سام رينسي و20 عضواً ومؤيداً آخرين لحزب الإنقاذ الوطني الكمبودي عن حكم بالإدانة في 17 آذار/مارس 2022. وحُكم على المسؤولين الرفيعي المستوى غيابياً بالسجن لمدة 10 سنوات، وحُكم على المتهمين الـ 14 الآخرين، الذين كان 13 منهم رهن الاحتجاز الاحتياطي لما يقرب من عامين، بالسجن لمدة خمس سنوات. وأجريت المحاكمة الجماعية الثانية، التي شملت 60 فرداً، خلال الفترة المشمولة بالتقرير<sup>(20)</sup>. ولا تزال محاكمة جماعية ثالثة لـ 76 فرداً مُعلّقة منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وفي 30 آذار/مارس 2021، أعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن قلقها البالغ إزاء الاعتقالات التعسفية والمحاكمات الجماعية وأعمال العنف ضد أعضاء المعارضة قبل الانتخابات البلدية<sup>(21)</sup>.

37- وبعد الزيادة الهائلة في عدد نزلاء السجون في الفترة من عام 2015 إلى عام 2020، ظل العدد مستقراً للعام الثاني على التوالي، مع انخفاض طفيف من 38 977 (من بينهم 2 489 امرأة) سجيناً ومحتجزاً في نيسان/أبريل 2021 إلى 37 986 في نيسان/أبريل 2022<sup>(22)</sup>، نتيجة للحملة التي أُطلقت في عام 2020 لتقليص تراكم القضايا المعروضة على المحاكم الابتدائية. ولكن لا تزال السجون تعمل بسعة تتجاوز 300 في المائة؛ إذ تشهد اكتظاظاً بسبب استمرار ارتفاع عدد الاعتقالات، ولا سيما فيما يتعلق بالجرائم المتصلة بالمخدرات - 53 في المائة من السجناء محتجزون لارتكابهم جرائم متصلة بالمخدرات<sup>(23)</sup>. وبناءً على مقابلات أجريت مع عشرات السجناء الذين أُفرج عنهم من المراكز الإصلاحية 1 و2 في بنوم بنه في الفترة بين أيلول/سبتمبر 2021 ونيسان/أبريل 2022، خلصت المفوضية إلى أن الفساد في السجون لا يزال مستشرياً. ووفقاً للمعلومات الواردة، فإن دفع الرشاوى هو الذي يُحدّد ظروف الاحتجاز والمعاملة والزيارات العائلية والمكالمات الهاتفية، فضلاً عن إمكانية الحصول على الضروريات وجودتها مثل الغذاء والماء ولوازم النظافة الصحية والرعاية الطبية وضوء النهار والهواء النقي. ولا تزال المفوضية تشعر بالقلق من أن ظروف السجن قد تشكّل، في بعض الأحيان، ضرباً من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

(18) انظر (ي) الرسالة KHM 2021/9؛ ويمكن الاطلاع على هذه الرسالة وجميع الرسائل الواردة في هذا التقرير على الصفحة المتعلقة بالرسائل على الموقع الشبكي للمفوضية، <https://spcommreports.ohchr.org/TmSearch/Results>.

(19) متوفر باللغة الخميرية فقط على الموقع الشبكي لوزارة العدل (انظر (ي) <https://www.moj.gov.kh/kh/announcement/243>).

(20) نصّ الحكم، الصادر في 14 حزيران/يونيه 2022، على إدانة ما لا يقل عن 43 شخصاً مرتبطين بحزب الإنقاذ الوطني الكمبودي، بمن فيهم سام رينسي و11 من زعماء الحزب السابقين الذين حوكموا غيابياً، والسجن لمدة تتراوح بين خمس وثمان سنوات.

(21) انظر (ي) CCPR/C/KHM/CO/3، و OHCHR، "UN Human Rights Committee publishes findings on Bolivia, Cambodia, Iraq, Israel and Qatar"، 30 March 2022 (<https://www.ohchr.org/en/press-releases/2022/03/un-human-rights-committee-publishes-findings-bolivia-cambodia-iraq-israel>).

(22) إحصاءات قَدِّمتها المديرية العامة للسجون إلى مفوضية حقوق الإنسان، أيار/مايو 2022.

(23) المرجع نفسه.

38- ويتطلب التوصل إلى حل مستدام لاكتظاظ السجون سياسات مؤسسية، ولا سيّما بدائل للاحتجاز. وقد اتخذت الحكومة خطوات إيجابية نحو تنفيذ الإفراج المشروط، وهو بديل للاحتجاز وارد في قانون الإجراءات الجنائية الكمبودي، من خلال وضع إطار مؤسسي وتوجيهات تنظيمية<sup>(24)</sup>. ولم يُحرز سوى تقدم محدود فيما يتعلق ببدايل الاحتجاز بموجب قانون قضاء الأحداث (2016). وفي مشروع تجريبي، نُقل 49 حدثاً من الذكور المدانين إلى مركز لتأهيل الشباب افتُتح حديثاً في مقاطعة كاندال في كانون الأول/ديسمبر 2021، ومن المتوقع أن يستوعب المركز الأحداث المودعين حالياً في السجون العادية في جميع أنحاء البلد. وبلغ عدد الأحداث المسجونين في البلد 1 307 أحداث حتى نيسان/أبريل 2022، من بينهم 730 حدثاً رهن الاحتجاز الاحتياطي<sup>(25)</sup>. وتحت المفوضية على إعطاء الأولوية لتحويل المحتجزين بعيداً عن الأماكن المغلقة وعلى التعامل مع أي نقل مزعم إلى أحد مراكز التأهيل باعتباره فرصة لاستعراض الحالات بغية تحويلها<sup>(26)</sup>. ولم يكتمل بعدُ الملاك الوظيفي لمركز التأهيل ولا تجهيزاته ولم يدخل حيز التشغيل. ومن المقرر إنشاء مرفق واحد فقط من هذا القبيل، مما قد يحول دون الحصول على الدعم المادي والمعنوي الذي يقدمه أفراد الأسرة في المعتاد. وينبغي على سبيل الأولوية تنفيذ خطة لتعيين قضاة متخصصين في كل محكمة ابتدائية، بغية إنشاء محاكم للأحداث.

39- وعلى الرغم من دعوة الأمين العام الحكومة إلى السماح بالوصول السري إلى جميع أماكن الاحتجاز<sup>(27)</sup>، فإن السلطات لم تيسر إجراء مقابلات سرية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي أوائل عام 2022 حدث تأخير غير مسبوق لمدة ثلاثة أشهر في عملية التصريح بالزيارات بسبب إجراء تصريح استُحدث في الآونة الأخيرة، الأمر الذي أثار على الوصول إلى أماكن الاحتجاز.

40- وفي تموز/يوليه 2021، حققت المفوضية في حالي وفاة مشبوهتين لسجينين من الذكور كانا محتجزين في مقاطعة باتامبانغ، وقعت إحداهما في السجن في نيسان/أبريل 2020، والأخرى في مركز للشرطة في نيسان/أبريل 2021. وفي كلتا الحالتين، هناك أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن فعلاً من أفعال التعذيب أو سوء المعاملة قد يكون ارتكب أثناء الاحتجاز. وفي حالة الوفاة الأولى، رفضت محكمة باتامبانغ الابتدائية شكوى قُدمت ضد أحد أفراد الشرطة، وأيدت محكمة الاستئناف هذا القرار في أيلول/سبتمبر 2021. وفي الحالة الثانية، أصدرت اللجنة الوطنية لمناهضة التعذيب بياناً صحفياً في 16 حزيران/يونيه 2021 سلّطت فيه الضوء على استنتاجها الأولي بأن التعذيب ربما يكون قد حدث وشجعت الشرطة على مواصلة التحقيق في القضية. ولم تحدث أي تطورات أخرى، بما في ذلك ما يتصل بالشكوى المقدمة من شقيقة الضحية إلى وزارة الداخلية.

41- وشرعت المفوضية في بناء القدرات في مجال منع التعذيب بناءً على طلب اللجنة الوطنية لمناهضة التعذيب، وهي الآلية الوقائية الوطنية بموجب البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وفي آذار/مارس 2022، شاركت المفوضية في تنظيم حلقة عمل بشأن التحقيق في التعذيب بالتعاون مع اللجنة الوطنية واللجنة الكمبودية لحقوق الإنسان. وفي كانون الأول/ديسمبر 2021، عرضت المفوضية تحليلاً قانونياً لمشروع القانون المتعلق بتعديل القانون المنشئ لمؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، الذي سيحل محل المرسوم الملكي الحالي،

(24) الإعلان الرسمي (اللائحة 090/21) بشأن إجراءات رصد الأشخاص المدانين المفرج عنهم بشروط ومتابعتهم والإشراف عليهم وإدماجهم في المجتمع، 14 تموز/يوليه 2021؛ والقرار KSR/21 16 بشأن تكوين اللجنة الوطنية لمنح الإفراج المشروط وتنظيمها وعملها، 14 آب/أغسطس 2021.

(25) إحصاءات قُدمتها المديرية العامة للسجون إلى مفوضية حقوق الإنسان، نيسان/أبريل 2022.

(26) انظر (ي) CCPR/C/KHM/CO/3.

(27) A/HRC/48/49، الفقرة 66(ل).

وذلك بغية المساعدة على تعزيز الإطار القانوني الذي يحكم اللجنة الوطنية. وشددت المفوضية على أن القانون ينبغي أن يحدد تدابير الحماية من الأعمال الانتقامية ضد أعضاء وموظفي اللجنة الوطنية لمناهضة التعذيب وأسرههم أو أي أشخاص يتواصلون مع اللجنة، وامتيازاتهم وحصاناتهم.

## خامساً - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

### ألف - قضايا الاقتصاد الكلي

42- يساور المفوضية القلق لأن ديون التمويل البالغ الصغر تتجه نحو مستوى يهدد الاستقرار المالي ويزيد من ضعف العديد من الأسر المعيشية. ومجموع الديون غير المسددة المقترضة من مؤسسات التمويل البالغ الصغر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، التي تبلغ 26,59 في المائة، هي من بين أعلى المعدلات في العالم<sup>(28)</sup>. واعتباراً من كانون الثاني/يناير 2022<sup>(29)</sup>، بلغ متوسط حجم القرض لكل مقترض 17,06 مليون ريال كمبودي (نحو 4 100 دولار أمريكي)<sup>(30)</sup>، أي نحو 85 في المائة من متوسط الدخل المتاح للأسر الكمبودية<sup>(31)</sup>. ويُستخدَم ما يقرب من ثلثي القروض لأغراض غير إنتاجية، مما يشير إلى أن الحكومة بحاجة إلى زيادة كبيرة في الاستثمار في الحماية الاجتماعية<sup>(32)</sup>.

43- وخلصت الدراسات إلى أن الاستيلاء القسري على الأراضي ممارسة شائعة لتحصيل المدفوعات<sup>(33)</sup>. ويؤدي تزايد مبالغ القروض واستمرار الاستيلاء على الأراضي إلى تعريض الأشخاص ذوي الدخل المنخفض لخطر متزايد. ومن الضروري أن تنفذ الحكومة برامج للإلمام بالأمور المالية، وتضع خطة مالية فعالة لحماية المستهلك، وتزيد الإنفاق على تدابير الحماية الاجتماعية.

44- وكمبوديا معرضة لخطر استمرار التضخم، لأسباب منها أثر النزاع المسلح في أوكرانيا. فقد ارتفعت أسعار البنزين والديزل في كمبوديا بنسبة 23 في المائة و39 في المائة، على التوالي، بعد ثلاثة أسابيع من بدء النزاع<sup>(34)</sup>. وفي آذار/مارس 2022، أفادت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بأن مؤشرها لأسعار

(28) <https://data.imf.org/?sk=E5DCAB7E-A5CA-> IMF, Financial access survey, 5 August 2022 (انظر (ي)).  
(4892-A6EA-598B5463A34C&sid=1390030341854).

(29) National Bank of Cambodia, *Economic and Monetary Statistics*, January 2022 (انظر (ي)).  
[https://www.nbc.org.kh/download\\_files/publication/eco\\_mon\\_sta\\_kh/Review%20339%20Jan-2022-Kh.pdf](https://www.nbc.org.kh/download_files/publication/eco_mon_sta_kh/Review%20339%20Jan-2022-Kh.pdf) (باللغة الخميرية).

(30) National Bank of Cambodia, *Economic and Monetary Statistics*, September 2021 (انظر (ي)).  
[https://www.nbc.org.kh/download\\_files/publication/eco\\_mon\\_sta\\_eng/Review%20335%20Sep-2021%20En.pdf](https://www.nbc.org.kh/download_files/publication/eco_mon_sta_eng/Review%20335%20Sep-2021%20En.pdf).

(31) National Institute of Statistics, *Cambodia Socio-Economic Survey 2019-20* (انظر (ي)).  
(<https://nis.gov.kh/index.php/en/14-cses/86-cambodia-socia-economic-survey-2019-20>).

(32) المرجع نفسه.

(33) European Microfinance Platform, "Microfinance Index Market Outreach and Saturation" (انظر (ي)).  
(<https://www.e-mfp.eu/mimosa>).

(34) GlobalPetroPrices، كمبوديا، أسعار الوقود والكهرباء (انظر (ي)) (<https://www.globalpetrolprices.com/Cambodia/>) (أطلع عليه في 11 نيسان/أبريل 2022).

الغذاء ارتفع بنسبة 12,6 في المائة عن شباط/فبراير، ليصل إلى أعلى مستوى له منذ عام 1990<sup>(35)</sup>. وبالإضافة إلى ذلك، خَفَضَ الشعب الكمبودي بالفعل استهلاكه الغذائي في أثناء الجائحة<sup>(36)</sup>.

## باء - الحق في الضمان الاجتماعي

45- وضعت كمبوديا، خلال جائحة كوفيد-19 المستمرة، خطة للمساعدة الاجتماعية لضمان الحماية الاجتماعية للأشد فقراً وضعفاً<sup>(37)</sup>. ويجب أن تطبق الحماية الاجتماعية نهجاً قائماً على مراعاة حقوق الإنسان والاعتبارات الجنسانية، على أن تكون الحكومة هي الجهة المسؤولة والشعب هو صاحب الحقوق. وقد تعهدت الحكومة، بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية الذي انضمت إليه كمبوديا، بأن تتخذ، بأقصى ما تسمح به مواردها المتاحة، ما يلزم من خطوات لضمان التمتع الفعلي التدريجي بالحقوق المعترف بها في هذا العهد، سالكةً إلى ذلك جميع السبل المناسبة، وخصوصاً سبيل اعتماد تدابير تشريعية. ويمكن أن تهدف هذه التدابير إلى إعادة ترتيب تخصيص الموارد لتوسيع نطاق خطط الحماية الاجتماعية.

46- ويبدو أن ممارسات إعداد الميزانية وتخصيص الموارد المالية في كمبوديا لا تفي بالمعايير الدولية، مثل تلك المنصوص عليها في مدونة الشفافية المالية لصندوق النقد الدولي<sup>(38)</sup>. وتُظهر بيانات النفقات العامة أن الإنفاق على القطاع الاجتماعي كنسبة مئوية من مجموع النفقات انخفض من 28 في المائة في عام 2010 إلى 8,8 في المائة في عام 2020<sup>(39)</sup>. وخلال الفترة نفسها، انخفض الإنفاق على قطاعي التعليم والصحة من مجموع الإنفاق على القطاع الاجتماعي من 75,7 في المائة إلى 41 في المائة<sup>(40)</sup>. ويتعارض انخفاض الإنفاق على القطاع الاجتماعي مع مبدأ الأعمال التدريجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

47- وتلقت المفوضية معلومات من خلال منظمات تمثّل العاملين في القطاع غير النظامي تفيد بأن خطط الحماية الاجتماعية في البلد لا تزال تقتصر على موظفي الخدمة المدنية والعاملين في القطاع الخاص، وأن موظفي الخدمة المدنية يواجهون صعوبات في الحصول على الرعاية الصحية والمعاشات التقاعدية وغيرها من الخدمات. وفي شباط/فبراير 2022، عقدت المفوضية اجتماعات استهلاكية مع المجلس الوطني للحماية الاجتماعية، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ووزارة التخطيط لاستكشاف سُبل إدماج حقوق الإنسان في جهود الحماية الاجتماعية.

Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), "The FAO Food Price Index (35) makes a giant leap to another all-time high in March", 8 April 2022 (انظر ي)

<https://www.potatopro.com/news/2022/fao-food-price-index-makes-giant-leap-another-all-time-high-march>.

UNICEF-Cambodia, "Going hungry - how COVID-19 has harmed nutrition in Asia and the Pacific", (36) press release, 1 February 2021 (انظر ي) <https://www.unicef.org/cambodia/press-releases/going-hungry-how-covid-19-has-harmed-nutrition-asia-and-pacific>.

(37) انظر ي) A/HRC/48/49.

Organization for Economic Cooperation and Development, "Budget transparency toolkit" (38) (انظر ي) <https://www.oecd.org/governance/budget-transparency-toolkit/international-standards/list-of-standards/imf/>.

(39) IMF, *Government Finance Statistics Manual 2014* (انظر ي)

<https://www.imf.org/external/Pubs/FT/GFS/Manual/2014/gfsfinal.pdf>.

(40) The NGO Forum of Cambodia, *Cambodian national budget, database* (انظر ي) <http://www.cambodianbudget.org/index.php?page=00112>.

## جيم - حالة حقوق الأرض والسكن

48- على الرغم من الدعوة التي وجهها مجلس حقوق الإنسان لحث الحكومة على تعزيز جهودها الرامية إلى حل المسائل المتعلقة بالأراضي بطريقة عادلة ومنفتحة<sup>(41)</sup>، واصلت المفوضية تلقي شكاوى بشأن استخدام العنف في سياق النزاعات على الأراضي. ووثقت المفوضية حادثة وقعت في 3 حزيران/يونيه 2021 أطلقت فيها القوات المسلحة الكمبودية النار على رجل يبلغ من العمر 55 عاماً وأصابته بجروح في منطقة أنغك سنول بمقاطعة كاندال. ووقعت الحادثة أثناء تجمع لـ 100 عائلة احتجاجاً على تطهير الجيش لأراضيها. وفتح الجيش النار على المحتجين، مما أدى إلى الإصابة المذكورة آنفاً. ورتبت المفوضية اجتماعاً مع حاكم مقاطعة كاندال للإعراب عن شواغلها إزاء هذه الحادثة، بما في ذلك إصابة الرجل، ولكن الحاكم ألغى الاجتماع.

49- وفي 7 آذار/مارس 2022، نشرت المفوضية دراستها عن حالة حقوق الإنسان في المجتمعات المحلية التي تعيش في مواقع إعادة التوطين في كمبوديا ومشروع المبادئ التوجيهية لإعادة التوطين، التي نظرت في 645 أسرة معيشية تم إخراجها وإعادة توطينها في 17 موقعاً في بنوم بنه وفي ثماني مقاطعات أخرى<sup>(42)</sup>. وتضمنت الدراسة تحليلاً جنسانياً لضمان التعبير عن آراء النساء. ووثقت البيانات أيضاً لتحليل مدى تأثير الشعوب الأصلية. وقبل نشر الدراسة، تشاورت المفوضية مع ثماني وزارات وسبع منظمات غير حكومية. وخلص التقرير عن تلك الدراسة إلى أن الأسر المعيشية التي أُخليت نُقلت إلى مواقع إعادة التوطين قبل إنشاء الهياكل الأساسية، وأخطرتها السلطات بالنقل قبله بمدة غير كافية. ويقدم التقرير مشروع مبادئ توجيهية لإعادة التوطين، يحدد الخطوات التي ينبغي للحكومة اتخاذها لضمان الاحترام الكامل للقوانين الوطنية والقواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، ويتصدى للتحديات المحددة التي تواجهها الشعوب الأصلية<sup>(43)</sup>.

50- ورصدت المفوضية بناء مطار تيكو تاخماو الدولي، في بنوم بنه، الذي تضرر منه ما لا يقل عن 429 أسرة - أي قرابة 2 000 شخص. ولم تقبل هذه الأسر التعويض البالغ ثماني دولارات للمتر المربع الذي عرضته الحكومة، وهو أقل بكثير من القيمة السوقية المبلغ عنها للأرض قبل البناء والتي تتراوح بين 110 و120 دولاراً. ونظّم أفراد المجتمع المحلي ستة احتجاجات في الفترة من حزيران/يونيه 2021 إلى أيار/مايو 2022. وفي 12 أيلول/سبتمبر 2021، أسفر اشتباك بين القرويين والمسؤولين عن اعتقال 30 شخصاً، اتُهم تسعة منهم (من بينهم أربع نساء) بأعمال عنف متعمدة، والتحريض على ارتكاب جنائية، وعرقلة عمل موظف عمومي في ظروف مشدّدة للعقوبة - ولا يزال المعتقلون تحت إشراف قضائي في انتظار المحاكمة. وفي 14 أيلول/سبتمبر 2021، اجتمعت المفوضية مع حاكم مقاطعة كاندال للإعراب عن الشواغل الناشئة عن هذا الوضع.

## دال - حالة الأقليات الإثنية

51- في حزيران/يونيه 2021، وثقت المفوضية الإخلاء القسري لمئات الأسر المنتمية إلى الإثنية الغييتامية وغيرهم من الأشخاص الذين يعيشون على طول نهر تونلي ساب في بنوم بنه ويزاولون الزراعة هناك. وفي 8 حزيران/يونيه 2021، بعثت المفوضية برسالة إلى بلدية بنوم بنه تطلب فيها تأجيل الإخلاء

(41) قرار مجلس حقوق الإنسان 23/48، الفقرة 16.

(42) التقرير الكامل متاح على الموقع التالي: [https://cambodia.ohchr.org/sites/default/files/report/other-report/Resettlement%20report\\_En%20FINAL.pdf](https://cambodia.ohchr.org/sites/default/files/report/other-report/Resettlement%20report_En%20FINAL.pdf)

(43) المرجع نفسه، المرفق 4.

إلى حين إتاحة حل طويل الأجل للمجتمعات المحلية المتضررة. ولم تتلقَ أي رد. وفي 12 حزيران/يونيه 2021، شرعت السلطات في إزالة المباني. وفي 27 أيلول/سبتمبر 2021، بعث أربعة من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة برسالة إلى الحكومة<sup>(44)</sup>. وفي 1 شباط/فبراير 2022، دافعت إدارة بلدية بنوم بنه عن استخدام القوة ضد "السكان غير القانونيين" وإخلائهم. ويشار إلى الأشخاص المنحدرين من الإثنية الفيتنامية على أنهم "مهاجرون"، بالرغم من وجود أدلة على أنهم عاشوا في كمبوديا لأجيال، بما في ذلك الشهادات المقدمة إلى مفوضية حقوق الإنسان التي تُثبت ذلك<sup>(45)</sup>.

## هاء - حصول الشعوب الأصلية على الأراضي

52- في آب/أغسطس 2021، بعد عملية وساطة استمرت خمس سنوات، تم التوصل إلى اتفاق في نزاع على الأراضي بين خمسة مجتمعات من أقليات بونونغ الأصلية في بلدية بوسرا بمقاطعة موندولكيري وشركة Socfin-KCD، التي حصلت على امتيازات لاستغلال الأراضي لأغراض اقتصادية، وتتداخل تلك الامتيازات مع الأراضي العرفية التي تملكها المجتمعات وتستخدمها.

53- ومع أن الحكومة تعهدت بمنح ما لا يقل عن 10 مجتمعات من مجتمعات الشعوب الأصلية سندات ملكية جماعية للأراضي سنوياً بدءاً من عام 2014، فإن خريطة الطريق هذه تبدو بطيئة للغاية في تلبية المطالب. ومن بين ما يقرب من 455 مجتمعاً من مجتمعات الشعوب الأصلية في كمبوديا، لا يملك سوى 2,5 في المائة منهم سندات ملكية جماعية للأراضي<sup>(46)</sup>. وفي عامي 2019 و2020، أُصدر 54 سنداً من سندات الملكية الجماعية للأراضي لثلاثة مجتمعات فقط. وفي عام 2021، لم تُمنح أي سندات ملكية جديدة<sup>(47)</sup>. ولمّا كانت الحيازات العرفية عرضة للتجاهل في كثير من الأحيان، فإن سندات الملكية هذه وثائق رئيسية تُمكن الشعوب الأصلية من المطالبة بحقوقها والدفاع عنها. وفي نيسان/أبريل 2022، قدمت المفوضية ورقة مناقشة إلى الوزارات المعنية تقترح إدخال تعديلات على الأحكام القانونية المعقدة السارية في الوقت الحالي<sup>(48)</sup>.

## واو - الاتجار بالبشر

54- اتخذت حكومة كمبوديا خطوات لتعزيز العمليات الوطنية الرامية إلى تحديد ضحايا الاتجار بالأشخاص الكمبوديين، بمن فيهم النساء والأطفال، وتقديم الدعم لهم. ولكن على الرغم من وجود مستوى كبير من الحماية القانونية والمؤسسية لمعالجة هذه الحالة، لاحظت المفوضية زيادة في حالات الإبلاغ

(44) انظر (ي) KHM 10/2021 (انظر (ي))

[.https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=26621](https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=26621)

(45) انظر (ي) المذكرة الشفوية الموجهة من البعثة الدائمة لكمبوديا، رقم 2021/11/770، 1 كانون الأول/ديسمبر 2021

(انظر (ي)) [.https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadFile?gId=36659](https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadFile?gId=36659)

(46) Government of Cambodia, Ministry of Land Management, Urban Planning and Construction,

Report Year 2021, 5 January 2022 (انظر (ي))

<https://docs.google.com/a/servingweb.com/viewer?url=http://mlmupc.gov.kh/items/12.2%20Repor>

[.pdf](https://docs.google.com/a/servingweb.com/viewer?url=http://mlmupc.gov.kh/items/12.2%20Yearly%202021%20(C).pdf) (باللغة الخميرية).

(47) Ministry of Land Management, Urban Planning and Construction, Report Year 2020, 11 March 2021

(انظر (ي))

<https://docs.google.com/a/servingweb.com/viewer?url=http://mlmupc.gov.kh/items/12.2%20Yearl>

[.pdf](https://docs.google.com/a/servingweb.com/viewer?url=http://mlmupc.gov.kh/items/12.2%20Yearl) (باللغة الخميرية).

(48) OHCHR, Collective Land Titling In Cambodia – A Case For Reform, April 2021 (انظر (ي))

[.https://cambodia.ohchr.org/iplands/wp-content/uploads/2021/05/CLT-RECOMMENDATION\\_ENG.pdf](https://cambodia.ohchr.org/iplands/wp-content/uploads/2021/05/CLT-RECOMMENDATION_ENG.pdf)

عن تعرّض الرعايا الأجانب القادمين إلى البلد والمقيمين فيه للاتجار بالبشر. ووفقاً للمعلومات الواردة، استُقدم أشخاص ضعفاء، بمن فيهم أشخاص من ذوي الإعاقة العقلية والنفسية الاجتماعية، من الخارج على وعد بالحصول على وظائف بأجور جيدة، ليجدوا أنفسهم محاصرين في كمبوديا، ويحتجزهم المتجرون وأصحاب الأعمال، وتُصادر جوازات سفرهم، ويعملون في مراكز اتصال غير قانونية وينخرطون في عمليات احتيال. وأفاد العديد من الذين أنقذوا بأنهم تعرضوا للعنف أو شهدوا أعمال عنف وتهديدات بدنية ونفسية ومالية. ونُفذ عدد من عمليات الإنقاذ البارزة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بناءً على طلبات من البلدان الأصلية للضحايا.

## سادساً- حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين

55- عقدت المفوضية وفريق الأمم المتحدة القطري حلقات عمل تشاورية مع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين (مجتمع الميم) لمناقشة التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات المتعلقة بالحقوق المرتبطة بالميل الجنسي، والهوية والتعبير الجنسانيين، والخصائص الجنسية التي قبلتها كمبوديا في إطار الاستعراض الدوري الشامل لعام 2019<sup>(49)</sup>. وذكرت منظمات المجتمع المدني أن الحكومة لم تتخذ بعد إجراءات ملموسة للمضي قدماً في عملية الإصلاحات القانونية اللازمة للتنفيذ الكامل للتوصيات المتعلقة بالحقوق المرتبطة بالميل الجنسي والهوية والتعبير الجنسانيين والخصائص الجنسية<sup>(50)</sup>. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم في التصدي للتمييز ضد مجتمع الميم، لا تزال الحماية القانونية من التمييز والعنف القائم على الميل الجنسي والهوية الجنسانية غير كافية، ولا يُعترف في القانون بالهوية الجنسانية التي يحددها الشخص لنفسه وبالمساواة في الزواج أمام القانون. وقد دعت منظمات المجتمع المدني ومكتب الأمم المتحدة في كمبوديا الحكومة، فضلاً عن الأطراف المعنية الأخرى، إلى تكثيف الجهود الرامية إلى اتخاذ إجراءات ملموسة للوفاء بالالتزامات الواردة في الاستعراض الدوري الشامل، ولا سيّما بشأن المساواة القانونية في الزواج، التي اعتبرها أفراد مجتمع الميم في كمبوديا أولوية لحماية حقوقهم والحد من التمييز.

## سابعاً- تعميم مراعاة حقوق الإنسان وإعمالها من خلال فريق الأمم المتحدة القطري والآليات الدولية لحقوق الإنسان

56- واصلت المفوضية المشاركة في الدعوة إلى عقد اجتماع فريق النتائج التابع لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية المعني بالمشاركة والمساءلة. وساهمت المفوضية، بصفتها الجهة الداعية إلى عقد اجتماع الفريق المواضيعي المعني بحقوق الإنسان، في وضع استراتيجية حقوق الإنسان لفريق الأمم المتحدة القطري، التي تهدف إلى تحديد نهج مشترك للأمم المتحدة في كمبوديا للاستجابة الموحدة للشواغل المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان القائمة أو المحتملة. ونظمت المفوضية دورتين تدريبيتين بشأن النهج القائم على حقوق الإنسان لفريق الأمم المتحدة للاتصالات في تشرين الأول/أكتوبر 2021، ولجميع

(49) United Nations, "Consultation of the universal periodic review mid-term report", 23 March 2022 (انظر ي) [. \(https://cambodia.un.org/en/175726-consultation-universal-periodic-review-upr-mid-term-report\)](https://cambodia.un.org/en/175726-consultation-universal-periodic-review-upr-mid-term-report)

(50) Joint statement, "Protect the rights of LGBTIQ people in Cambodia, in line with the universal periodic review recommendations accepted by Cambodia", 27 September 2021 (انظر ي) [. \(https://www.ilgaasia.org/news/joint-statement-cambodia-upr2021\)](https://www.ilgaasia.org/news/joint-statement-cambodia-upr2021)



رؤساء وكالات الأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر 2021. ونسقت المفوضية أنشطة الدعوة والعمل المشتركة التي يضطلع بها فريق الأمم المتحدة القطري بشأن مختلف قضايا حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الخصوصية والتعليم والتمييز والسكن اللائق والحريات الأساسية.

57- وفي شباط/فبراير ونيسان/أبريل وأيار/مايو 2022، قدّم فريق الأمم المتحدة القطري، بتيسير من المفوضية، تقارير إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، واللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ولجنة حقوق الطفل. وفي آذار/مارس وأيار/مايو 2022، قدّمت المفوضية الدعم للحكومة في إطار ما تقوم به من أعمال تحضيرية لاستعراضاتها الدورية أمام اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، ولجنة حقوق الطفل، وقدّمت لها المساعدة التقنية، فضلاً عن تقديمها إحاطات للوفود. وقدّم التقرير، الذي تأخر تقديمه، إلى اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري في تموز/يوليه 2021<sup>(51)</sup>، وصدرت قائمة المسائل في نيسان/أبريل 2022<sup>(52)</sup>. ولا تزال التقارير الأولية المطلوب تقديمها بموجب اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والردود على قائمة المسائل التي أعدتها لجنة مناهضة التعذيب قبل الجولة الثالثة لاستعراض حالة البلد، متأخرة.

58- وواصلت المفوضية تقديم الدعم للجنة الكمبودية لحقوق الإنسان في إطار عملية وضع قانون بشأن إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، وفقاً للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس). وفي تموز/يوليه 2021، نشرت اللجنة مسودة أولى للقانون المتعلق بإنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وعملها، وأطلقت عملية تشاورية تضمنت توجيه دعوة إلى تقديم تعليقات من خلال وسائل التواصل الاجتماعي. وفي آب/أغسطس 2021، أعربت أكثر من 60 منظمة من منظمات المجتمع المدني والنقابات العمالية عن عزمها على عدم المشاركة في تلك العملية ما لم تتخذ الحكومة تدابير لتحسين حالة حقوق الإنسان قبل إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان، وشككت في احتمالات استقلالها في ظل الظروف الراهنة<sup>(53)</sup>. وفي الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر 2021 إلى نيسان/أبريل 2022، قادت اللجنة عملية من ست مشاورات مع مختلف الأفرقة التي اختيرت من خلال الوزارات التنفيذية المعنية، ومن بينها منظمات المجتمع المدني والنقابات العمالية والمحامون والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام، ومشاورتين على المستوى دون الوطني. ومن المتوقع صدور نسخة ثانية من مشروع القانون في تموز/يوليه، وستستمر بعدئذٍ عملية التشاور، بهدف وضع اللمسات الأخيرة عليه بنهاية عام 2022.

## ثامناً – الاستنتاجات والتوصيات

59- يقر الأمين العام بتعاون الحكومة الإيجابي مع المفوضية، ويشدد على ضرورة اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان للتخفيف من التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية للأزمات العالمية الراهنة وإعادة البناء على نحو أفضل بعد جائحة كوفيد-19. وفي سياق الجولة الانتخابية الحالية، يشدد الأمين العام أيضاً على الحاجة إلى تهيئة بيئة مواتية لإعمال الحق في المشاركة، بما في ذلك حرية التعبير والتجمع

(51) انظر (ي) CED/C/KHM/1.

(52) انظر (ي) CED/C/KHM/Q/1.

(53) Cambodian Center for Human Rights, “Redress Cambodia’s human rights situation before establishing an NHRI”, 24 August 2021 (انظر (ي) [https://cchrcambodia.org/index\\_old.php?title=JOINT-STATEMENT-Redress-Cambodia-s-human-rights-situation-before-establishing-an-NHRI&url=media/media.php&p=press\\_detail.php&prid=852&id=5](https://cchrcambodia.org/index_old.php?title=JOINT-STATEMENT-Redress-Cambodia-s-human-rights-situation-before-establishing-an-NHRI&url=media/media.php&p=press_detail.php&prid=852&id=5)).

السلمي والحيز المدني المفتوح. ويسلط الأمين العام الضوء على الدور الحاسم الذي تضطلع به المفوضية في مساعدة الكمبوديين على إعمال حقوق الإنسان الواجبة لهم في جميع المجالات.

60- ويدعو الأمين العام الحكومة إلى القيام بما يلي:

(أ) الاستثمار في قنوات مشاركة هادفة وشاملة وآمنة على جميع المستويات، وتعزيز الحيز المدني والديمقراطي، ووضع حد لتهريب المدافعين عن حقوق الإنسان، بمن فيهم المدافعات عن حقوق الإنسان والجهات الفاعلة السياسية، لا سيّما في سياق الانتخابات، وضمان توافق التشريعات مع القانون الدولي لحقوق الإنسان؛

(ب) وضع حد للاعتقال والاحتجاز التعسفيين للمدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء السياسيين والمدافعين عن البيئة والصحفيين وقادة النقابات العمالية والناشطين من خلال ضمان مراعاة تطبيق القوانين، بما فيها التشريعات المتصلة بكوفيد-19، للاعتبارات الجنسانية وامتثالها لمبادئ الشرعية والتناسب والضرورة؛

(ج) ضمان صياغة مشاريع القوانين واعتمادها وإصدارها في الوقت المناسب، بعد إجراء مشاورات واسعة النطاق وبما يتفق مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك القوانين المتعلقة بالحفاظ على النظام العام، والحصول على المعلومات، وحماية الطفل، وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وإنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، وتعديل بعض القوانين السارية لضمان امتثالها للقانون الدولي لحقوق الإنسان والمعايير الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، بما في ذلك قانون الجمعيات والمنظمات غير الحكومية (2015)؛

(د) ضمان الحق في المحاكمة العادلة، ولا سيّما ضمانات قرينة البراءة، والأدلة الوقائية والقاطعة، وتجنب التأخيرات التي لا مبرر لها، بما في ذلك ما يتعلق بالحالات المحددة المبيّنة في هذا التقرير؛

(هـ) ضمان الحق في المساعدة القانونية، واعتماد سياسة وطنية بشأن المساعدة القانونية، وإنشاء نظام مركزي للمعونة القانونية؛

(و) تخفيض عدد نزلاء السجون عن طريق إطلاق سراح السجناء الأحداث، ومرتكبي الجرائم غير العنيفة والأشخاص المحتجزين بسبب الانخراط في سلوك محمي بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، واعتماد سياسات مؤسسية طويلة الأجل، من بينها بدائل الاحتجاز؛

(ز) ضمان أن تتاح للمفوضية مرة أخرى إمكانية الوصول الكامل وغير المراقب إلى السجون ومرافق الاحتجاز، ومنح هذا الوصول إلى مقدمي الخدمات الأخرى ومراقبي حقوق الإنسان؛

(ح) تعزيز قدرة اللجنة الوطنية لمناهضة التعذيب واعتماد قانون بشأن إنشاء لجنة وطنية لمناهضة التعذيب يتضمن تدابير للحماية من الانتقام وامتيازات وحصانات، وينص على التزامات بتقديم التقارير إلى آليات حقوق الإنسان، مع الامتثال التام للبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛

(ط) زيادة الموارد المالية المخصصة للإنفاق على القطاع الاجتماعي بما يتماشى مع مبدأ الأعمال التدريجي وعدم التراجع، بوسائل منها الاستثمار في نظم الحماية الاجتماعية القائمة على حقوق الإنسان والمراعية للاعتبارات الجنسانية؛

(ي) وضع تدابير للتخفيف من أثر ارتفاع أسعار الغذاء عالمياً وما يترتب على ذلك من آثار غير مباشرة على سُبل عيش الشعب الكمبودي؛

- (ك) اعتماد مشروع مبادئ توجيهية وطنية لإعادة التوطين يتماشى مع المبادئ الأساسية للأمم المتحدة، ومع المبادئ التوجيهية المتعلقة بعمليات الإخلاء والترحيل بدافع التنمية، وحقوق الشعوب الأصلية والأقليات، بما فيها الأقليات الإثنية والدينية؛
- (ل) تبسيط عملية حصول أفراد الشعوب الأصلية على سندات ملكية الأراضي؛
- (م) ضمان دعم المهاجرين العائدين الذين يعيشون أوضاعاً هشّة، بما في ذلك في سياق كوفيد-19، استناداً إلى سياسات تُجسّد حقوق الإنسان وتراعي السن ونوع الجنس؛
- (ن) توفير معلومات عامة عن الخطوات التي يجري اتخاذها للقضاء على الاتجار بالبشر، بما في ذلك الاتجار الداخلي وعبر الحدود والاتجار في سياق عمليات الاحتيايل، وتقديم الجناة إلى العدالة؛
- (س) ضمان الحماية القانونية من التمييز والعنف القائم على الميل الجنسي والهوية الجنسية، فضلاً عن الاعتراف القانوني بالهوية الجنسية التي يحددها الشخص لنفسه وبالمساواة في الزواج؛
- (ع) مواصلة التواصل مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بوسائل منها تقديم التقارير المتأخرة إلى هيئات المعاهدات، بما في ذلك تقديم التقارير الدورية إلى لجنة مناهضة التعذيب؛
- (ف) إجراء استعراض للتوصيات المتعلقة التي وضعتها آليات الأمم المتحدة، ووضع اللمسات الأخيرة على جدول زمني لتنفيذها.